



## من سير شدّ المليون

العشري، فهو غير ملزم البتة، وحتى في أحسن الأحوال التي التزم بها النادي بهذا العدد، لم تظهر له فائدة ولا قيمة، فكثير من الأعضاء يتعاملون مع العضوية على أنها شرفية، وهم لا يحضرون أنشطته النادي ولا يشجعون غيرهم على الحضور، ولا تراهم إلا في أمسية تلبس فيها المشالغ، ولا تسمع لهم صوت إلا حين تصغي إليهم شخصية لها ثقلها الرسمي حاضرة مع حشد من الكاميرات. في معظم الأندية يدير العمل دينامو واحد له نشاط منقطع النظير، وحين يظهر هذا الشخص يتعد الأخرن، إما لأنهم اتكاليون أو لأنه ديكتاتور. في الحالتين أنت لست بحاجة إلى عشرة أشخاص ليصموا على أنه هذا أو ذلك، ومن أجل أن يفعلوا ذلك تدفع لهم مخصصات شهرية ومكافآت لحضور اجتماعات المجالس، قلت تلك المبالغ أم كثرت.

لماذا لا تعتمد الوزارة تعيين أربعة أشخاص فقط وهم الذين حددت لهم مهام عملهم، أي الرئيس ونائبه ومدير المالية ومدير الإدارة؟ أرجو ألا يعترض أحد قائلًا إن العمل كثير ويحتاج إلى أعضاء، فجوابي جاهز: كلنا نعرف جيداً أن كل نادياً يوظف عدداً من العاملين، من ثلاثة إلى ستة، يقومون بالتشغيل الداخلي، ويستلمون رواتباً على عملهم. أما بقية الأعضاء الستة فهم كماله عدد ولا يساهمون إلا بأقل القليل من وقتهم، وأضعف الضعيف من جهدهم. في حالة التصويت، الأربعة يكفون، إذن للرئيس صوتين، فلكل خمسة حاسمة.

وتمتد أفة العشرة إلى اللجان النسائية، وعلى الرغم من أن العبء المالي لا يشمل مكافآت ولا مخصصات رسمية للعضوات الرديفات، إلا أن بعض الأندية تتعاطف معهن وتتفحهن بضعاً من الريالات تقديراً لجهودهن الظليلة، وهذه تكلفة أيضاً ستوشه لو كان عدد العضوات اثنتين فقط (واحدة في الحقيقة تكفي، والثانية لن نحتاجها إلا لو غابت الأولى)، ولا حاجة بي إلى تقليل أهمية العدد النسائي العشري، ليس فقط من ناحية نقصان العدد الحاصل بالاستقالة الضاحجة، أو الانسحاب الصامت، أو الحضور الغائب، بل من ناحية نقصان المشاركة الفعالة في التنظيم وصنع القرار. والوزارة لو تتخل عن فكرة اللجان النسائية برمتها لكان أفضل وأكرم، فهي تتخل عن المثقفات في الأندية من لحظة عدم الاعتراف بهن كعضوات كاملات، وحتى حين تأتي تقديرهن بقرارات تعيين في تلك اللجان الصورية.

لو كان للوزارة خطة شاملة وأهداف محددة لعرفنا معنى العمل المتكامل وقيمة التبادل الثقافي في الداخل. المنافسة بين أداء الأندية على مستوى الترشيح المالي وقياس الصرف بنسبة الاستفادة لا يمكن أن تحدث من تلقاء نفسها؛ لا بد للوزارة من التدخل لشرح رؤيتها ومنطلقاتها وطموحاتها من أجل تشكيل ملامح مشروع ثقافي سعودي واحد. لن يكون هذا المشروع ضخماً ومثمراً إلا لو اتحدت القوى العاملة فيه، إلا لو صرف المال في خدمة الأهداف المشتركة حتى يعود بفائدة قيمة لا عددية. كفانا شتاتاً وبغثرة للميزانية وللجهود البحثية التي تنهكها كثرة المنتقيات، وتضعفها كثرة المطبوعات، ويبلدها التكرار وكثرة الطلب.

تملك الوزارة وحدها القدرة على ترشيح المليون، وذلك لن يكون إلا بتبنيها إستراتيجية شاملة تنظم جهود الأندية الأدبية وتحميها من فوضى التشرذم وفيروس المحاكاة، إستراتيجية توزع الأدوار وتجمع الأجزاء في كل متناغم ومتسق يحمل ملامح الثقافة السعودية بشكل لائق ومشرف.

جدة

lamiabaeshen@gmail.com

لإبداء الرأي حول هذا المقال، أرسل رسالة قصيرة SMS تبدأ برقم الكاتبة ٧٧١٢  
ثم أرسلها إلى الكود ٨٢٢٤٤

### لعيا باعشن



(أبعاد) - نادي القصيم \* دورية (ضفاف)، ودورية (أفنان) ومجلة (حسمى) - نادي تبوك \* مجلة (مكة الثقافية) - نادي مكة \* دورية (بيادر) - نادي أبها \* مجلة (مراعي)، ومجلة (أصوات) - نادي جازان \* مجلة (جوانا)، ومجلة (المشقر) - نادي الأحساء \* دورية (علامات) و(الراوي)، و(نوافذ)، و(عقبر)، و(جذور) - نادي جدة.

ثماني وعشرون مجلة ودورية حالية سيضيف إليها قريباً نادي الجوف، ونادي الحدود الشمالية إصدارين فتكتمل الثلاثين. يطبع كل نادٍ ما لا يقل عن ألف نسخة من كل مجلة ودورية تصدر على الأقل مرتان كل عام، يعني ستين ألف مطبوعة. هل أتم مندهشون، أم أنكم ترغبون في الصراخ مثلي بأعلى صوت: كفى هدرًا! بل إن هذا العدد الهائل قد تعدى حدود الهدر المعقول ليصل إلى الهدر اللامعقول ويفرق في عبثيته. وقد ينساء القارئ عن مدى الاستفادة من كل هذا الورق الذي يؤدي إنتاجه البيئة، وسأجيب متفائلة، ربما عشرة بالمائة. أكثر هذه المطبوعات لا تصل ليد المثقفين في كل مناطق المملكة بشكل منتظم أو غير منتظم، وحين تصل كم منهم يا ترى يقرأها فعلاً ويستفيد منها؟

حاول أن تبحث عن عدد من هذه المطبوعات في مكتبة ناديك المحلي، وستفاجأ أن الأندية نفسها لا تتبادل دورياتها، ربما لأنها مثقلة بكراتين من مطبوعاتها الخاصة تتكدس في كل أركانها حتى لا تترك شاغراً مطبوعات غيرها. كل هذه الأعداد الهائلة من المطبوعات، ولا يوجد لدينا دورية أو مجلة واحدة في مستوى أو جودة أو تداول أو انتشار مجلة الأدب المصرية، أو دبي الثقافية، أو المعرفة أو نزوى العمانية، وغيرها من الدوريات والمجلات المرموقة والتي تمثل مرجعية معتمدة. كل هذه الأعداد من المجلات والدوريات لا تمثل إضافة ثقافية ملموسة، فهي تستكتب (وتستجدي) كل من يمكنه الكتابة داخل وخارج المملكة، بلا تحكيم، ولا تمحيص، ولا تدقيق، ثم تمنحه ذات المكافأة الزهيدة التي لا تفرق بين غث وسمين.

توجهات الوزارة إذا تدفع إلى الصرف خارج حدود الميزانية الممنوحة للأندية بصمتها ومشاركتها ومباركتها، فلا اعتراض ولا محاسبة ولا إرشاد ولا ترشيح. ومن الأمور التي تدعم بها الوزارة الصرف في غير محله هذا الإصرار مثلاً على تعيين عدد عشرة من الأعضاء؟ أنا لا أعرف المنطق الأولي لتكوين المجالس من هذا العدد بالتحديد، وربما كان ذلك المنطلق وجيهاً في حينه، لكن الآن وبعد تجربة هذه السنوات اتضح لنا أن العدد لا يضيف شيئاً ولا ينقص. أكبر دليل على ذلك أن أعضاء كثير قد استقالوا ولم يتم التعويض عنهم بأعضاء آخرين، وأكملت المجالس مسيرتها بعدد ناقص، أضف إلى ذلك غياب كثير من الأعضاء إما بالانسحاب الصامت، أو بالسفر خارج البلاد، بل إن منهم من رحل للدراسة بعد تعيينه مباشرة ولم يساهم في نشاطات الأندية ولا بهمسة. من واجب الوزارة أن تعيد النظر في هذا العدد

من أهم العقبات التي تعيق النشاط الثقافي، كما يردد مسؤولو الثقافة دائماً، ضعف الموارد المالية، فضيقة ذات اليد يبطئ الحراك، ويجعل الفعاليات متواضعة، ويحد من طموحات الأندية الأدبية التي تُمنح سنوياً مبلغ مليون ريال، وهي ميزانية لا تكاد تفي بمتطلبات تلك الأندية. يتذمر رؤساء الأندية وأعضاؤها كثيراً من التمويل الضعيف، ويميل البعض منهم إلى تغيير مسمى الميزانية إلى «إعانة»، وإعانة شحيحة جداً. لكن تصريح سعادة وكيل وزير الثقافة المكلف الدكتور عبد الله الجاسر الذي جاء فيه أن «الإعانات المالية السنوية المخصصة لهذه المؤسسات الثقافية والإعلامية فيها الخير الكثير إن هي أُيرت بطريقة سليمة» (الرياض، الأربعاء ١٤ أبريل ٢٠١٠)، يتناقض مع كل هذه الأصوات التي تطالب بزيادة المخصصات. وكنت أتوقع أن يتفضل سعادة الوكيل بتوضيح طرق الإدارة السليمة للمليون إياه حتى يسترشد بها أعضاء مجالس الأندية الأدبية ويبدأون في تطبيقها في الفترات التجريبية والتجديدية المقبلة.

والواضح أن الوزارة لا تملك حتى الآن توجهاً محددًا ولا رؤية لما تريده من هذه الأندية المنتشرة والمتنامية في جميع مناطق المملكة.

كان من الأجدى أن تجمع الوزارة أعضاء المجالس وتبين لهم خطتها، وتوزع عليهم مهامها، وترشد لهم الطرق الرشيد الصحيح للمال الشحيح. لكن الوزارة تبارك كل الأنشطة التي تقوم بها الأندية، وحين يحضر معالي الوزير لافتتاح ملتقى أدبي كبير على مستوى المملكة فحضوره موافقة على هذا النشاط، رغم أن تكلفة إقامة مثل هذا الملتقى سوف تتبلع نصف الميزانية دفعة واحدة، فهناك تذاكر سفر المشاركين من أنحاء المملكة، وأحياناً من خارجها، ثم غرف إقامتهم ومآدب الغذاء والعشاء لهم وللمصاحبين لهم من أهل البلد، وأكبر صالة بالفندق لإقامة الاحتفالية، وتجهيزات تقنية وورقية وتلفزيونية لنقل الفعالية لموقع النساء الخلفي. لكن يبدو أن البحث عن منافذ أخرى لرعاية المناشط الثقافية في الأندية أصبح نشاطاً في حد ذاته، والرئيس البارح لأي نادٍ أدبي هو ذلك الشخص الذي يتمكن باتصالاته الشخصية من جلب موارد خارجية تعين الإعانة.

وما دمننا قد جئنا على ذكر المنتقيات الكبيرة باهظة التكاليف، فلنطرح تساؤلاً عن قيمتها وضرورتها، خاصة في ظل التكلفة العالية التي تستنزف إعانتها. هل هذه المنتقيات فرض كفاية على كل نادٍ أدبي؟ من اللحظة التي يُفتتح فيها نادٍ جديد، يعلن القائمون عليه خطتهم القادمة، وهي خطة تكرارية لما تقدمه كل الأندية، على رأسها ذلك الملتقى. هل ستعترض الوزارة إن أعلن النادي الجديد أنه سينفق ميزانيته هذا العام على إيجاد مقر لائق له وتجهيزه ليليق بمراتبه؟ ماذا لا ترشد الوزارة مجالس الأندية إلى أن ثلاثة ملتقيات، فقط، كافية جداً على مدار العام، وأن الأندية ستتناوب في إقامتها كل عام؟ ما المانع من أن تراوح الأندية ملتقيات، مثلما يفعل نادي الرياض الذي يقيم ملتقاه النقدي كل عامين، وتوجه مواردها لأمر أكثر إلحاحاً؟

ولنقل إن الأندية لا تتكلف شيئاً في إقامة هذه المنتقيات، وأنها رمت حملها على التمويل الخاص فتحمّل وتكفل، فمأذا عن المطبوعات؟ لكل نادٍ أيضاً دورية أو اثنتين، وهذا فرض آخر لا فكاك منه. إليكم هذه القائمة بالدوريات والمجلات التي تُطبع في الأندية على مدار العام:

\* دورية (بروق)، ومجلة (المنتدى) - نادي الباحة  
\* دورية (سيسرا) ومجلة (الجوية) - نادي الجوف  
\* دورية (رؤى الثقافية) - نادي حائل \* دورية (قوافل) ومجلة (حقول) - نادي الرياض \* دورية (دارين) - نادي المنطقة الشرقية \* دورية (الاطمام)، ومجلة (العقيق) نادي المدينة المنورة \* دورية (مجاز)، ومجلة (وَج) - نادي الطائف \* دورية (دوحة المذنب)، ومجلة

أبو أوس إبراهيم الشمسان

## توقل google



هو أشهر محرك بحث في الشبكة العنكبوتية. ويقال إنه جاء نتيجة خطأ إملائي، فالأصل هو (googol) الذي هو مصطلح رياضي يعني الرقم (١) وعن يمينه (١٠٠ صفر). ولو كان عبدالحق فاضل الأديب اللغوي العراقي (١٩٩٢م) بيننا اليوم لكان له رأي آخر في تفسير هذا الاسم،

وهذا الأديب عرف بنزعه إلى البحث في تأصيل اللغة، وحاول وضع علم سماه (علم الترسيب)، وقال "لما كان الترسيب هو الأساس الذي سيقوم عليه علم (نشأة اللغة) وما يتصل به من علوم اللغة، وبما أن الترسيب سيهدم كذلك بعض النظريات اللغوية السائدة ويجلو بعض الغوامض ويملاً بعض الثغرات في (فقه اللغة) البشري، فإن اللغة العربية وتطوراتها وتفرعاتها وهجراتها ستكون الأساس المكين لعلم (فقه اللغة) العالمي العام الذي سيعاد النظر فيه بجملته ومختلف فروعه ويعاد تخطيطه وتشبيده صرحه على تصميم جديد من قوانين اللغة العربية وإيحاءاتها. وسيوضح كم سيرتقي (علم اللغة) ويصحح الكثير من أخطائه ويقضي على الكثير من تلكه هنا وتردده هناك، وبأي سرعة، حالما يأخذون بسلك الطريق الاستقرائي العلمي الصحيح في دراسته ابتداءً من اللغة العربية" (مغامرات لغوية، ص ٢٤٢). وذهب إلى أن العربية هي ملكة اللغات، فكل لغات العالم تعود إلى اللغة العربية، ولذلك كتب جملة من الكتب اللغوية التي عالج فيها كلمات أجنبية بردها بكيفية أو بأخرى إلى العربية، منها مغامرات لغوية ١٩٦٩. وتاريخهم من لغتهم ١٩٧٧، والعربية أم الألمانية ١٩٨٨.

ومن طرائف ما كان يقول إن الكتكوت العربي له فضل على اللغة الإنجليزية، والعلّة أن صوت الكتكوت الإنجليزي هو (صي صي) أما الكتكوت العربي فصوته (صو صو) ومنه أخذوا (sound)، وأما (electric) فهي في الأصل (آلة تريك)، و(إنفلونزا) هي (أنف العنزّة)، وأحسبه اليوم ربما نقل لنا قول ابن دريد في (الاشتقاق ١: ٤٥٦)، "والقَوْلَة: التَّلْعُلُ في الشيء والدُّخُول فيه. يُقَالُ قَوَّلٌ يَقْوَلُ قَوْلَةً". وجاء في (القَامُوسُ المَحِيطُ): "القَوْلُ: ذَكَرَ الحَجَلَ والقَطَا واسْمُ أَبِي بَطْنٍ مِنَ الأَنْصَارِ لَأَنَّهُ كَانَ إِذَا أَنَاهُ إِنْسَلَانَ يَسْتَجِرُّ بِهِ أَوْ يَبْتَرِبُ قَالَ لَهُ: قَوْلٌ فِي هَذَا الجَبَلِ وَقَدْ أَمْنَتْ أَي: ارْتَقَى"، وقال شَارِحُه الزَّيْدِيُّ فِي (تَاجِ العَرُوسِ): "وَفِي المَقْدَمَةِ: أَي انصَرَفَ وَاسْتَحْ وَلَا تَحْش، وَهَمَّ القَوَالِقَةُ. وَقَالَ ابْنُ مَشَامٍ: لَأَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا أَجَارُوا أَحَدًا أَعْطَوْهُ سَهْمًا، وَقَالُوا قَوْلٌ بِهِ حَيْثُ شَتَّتَ: أَي سَرَّ بِهِ حَيْثُ شَتَّتَ". وقال أيضاً: "القَوْلَة: ضَرْبٌ مِنَ المَشْيِ". وإن يكن الشيء بالشيء يذكر فقد كان الأستاذ صالح الحامد سكرتير قسم اللغة العربية استعمل كلمة (OK) في مخاطبته للأستاذ الدكتور صالح بن معيض الغامدي رئيس القسم فأذكر عليه أن يستعمل لفظاً أعمجماً، فقلت للحامد مداعباً: إن الكلمة عربية الأصل وهي (أوكي) كما جاء في (الصاحح): "أوكي على ما في سقائه، إذا شدّه بالكاء". وكل ما سقته إنما هو من قبيل الاستطراف والاستراحة من ثقل الجد.

الرياض

لإبداء الرأي حول هذا المقال، أرسل رسالة قصيرة SMS تبدأ برقم الكاتب ٧٩٨٧ ثم أرسلها إلى الكود ٨٢٢٤٤